# توجيه القاعدة والاستعمال
# في شرح ابن جني لديوان المتنبي

د٠ دلال حمود المطيري (*)

**المقدمة :**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، خير البرية، وأفصح من نطق العربية وعلى من اتبع سنته ، وسار على طريقته.

وبعد:

فلما كانت اللغة ظاهرة إنسانية حية متطورة ، صار لابد من قراءة جديدة فاحصة لتراثنا النحوي ، وواقع الاستعمال اللغوي ، وذلك لسد هذه الفجوة التي تتسع شيئا فشيئا بين القاعدة النحوية والاستعمال .

فاللساني كما يرى تشومسكي هو بمثابة الفيزيائي الذي يلاحظ الظواهر الطبيعية لاستنباط قوانين تفسر تلك الظواهر ، دون أن يكون له تأثير على مسارها الطبيعي.

وهذا ما صنعه النحاة واللغويون في بداية جمع اللغة العربية وتقعيد نحوها وقوانينها الصوتية والصرفية والدلالية.

فالنحو عندهم كما يقول ابن جني: "انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب، وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها".

إذن النحو هو مجموعة من القواعد التعليمية التي وضعت بعد جمع الألفاظ والتراكيب والاستماع لمستخدم اللغة في بيئته الطبيعية، والملاحظة الدقيقة

(*) قسم اللغة العربية كلية التربية الأساسية – الكويت.

للاستعمال اللغوي وفحصها للوصول للسمات العامة بينها وإيجاد روابط وقوانين تحدد الاستعمال الصحيح لها.

ودارت عجلة التنظيم والتقعيد لحماية هذة اللغة من اللحن والخطأ، ولتعليمها لغير الناطقين بها، وظهرت الخلافات النحوية بين علماء النحو واللغة .

وبدأت مدارس النحو تختلف حينا، وتتقارب أحيانا في مسائل تمس الفروع والأصول النحوية، بل أصبح الخلاف واضحا في الاستعمال اللغوي ، وهنا بدأ النحاة بالرد على كل نص خرج عن قواعدهم المقررة. فظهرت كتب العلل ، والردود، والترجيح والتضمين، وذلك للعودة بها للقاعدة المثال.

ولا شك أن الدرس النحوي العربي في معظمه توقف عند الحكم بالصواب والخطأ على الاستعمالات اللغوية، وأصبحت هذه القواعد تمثل معيارا للغة المثالية، ولهذا نرى اليوم أن اللغة المثالية التي حددها أهل النحو أصبحت حبيسة الكتب والأدراج .

ولذلك لابد من إعادة فحص المادة اللغوية التي جمعها الأولون، والربط بين هذه الظواهر اللغوية وتطورها الطبيعي حتى وصلت إلى يومنا هذا.

**تمهيـــد**

شغلت الخلافات النحوية دارسي النحو واللغة في بحثنـــا للتوفيـــق بينهـــا، وتعددت تفسيرات النحاة واللغويين لكل نص أو لفظ خالفهم، فمن تضمين ، إلى تقارض ،ومشابهة واستغناء وإهمال وقلب مكاني وانحراف.... إلى كم كبير من المصطلحات المفسرة للاختلاف.

**وهذا مادعاني لاختيار هذا الموضوع** حيث اخترت دراسة التراث اللغـــوي لعلمين من أهل الفصاحة والبيان ، فالمتنبي مالئ الدنيا وشاغل الناس كما عرفه الجرجاني، فقد ملأ الدنيا شعرا ونقدا وفكرا ، وما زالت الدراسات تـــدور فـــي فلكه وتتناول كلماته وحروفه وصوره البلاغية ورؤيته للشعر والآخر، وكأنـــه يتنبأ بذلك حينما أنشد:

**أنامُ مِلءَ جِفُونِي عَن شَوارِدِهَا .... وَيسهَرُ الخلقُ جَرّاهَا ويَختَصِمُ**

وتمتلأ المكتبة العربية بالدراسات القديمة والحديثة التي تناولت شعر المتنبي ولغته ، ولا أرى داعيا لذكرها هنا منعا للإطالة. والآخر العالم اللغوي والنحوي أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الذي أصّل لعلم اللغـــة الحـــديث، ونقـــل الدراسات اللغوية من التقليدية إلى الواقع الاستعمالي للغة ، فقد عـــرف اللغـــة بقوله : "هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"،وهذا يوضح الهدف من استعمال اللغة،ويبين كذلك قدرة الفرد الذي اختزن لغته وقوانيها على إنتاجٍ يبدع فيه لتوصيل غرضه المنشود من التواصل، وباستعراض مؤلفاته يتـــضح لنـــا مكانة ابن جني وواسع علمه ومعرفته واهتمامـــه بدراســـة اللغـــة تـــصريفا، وأصواتا ونحوا، وشعرا، وأصولا. (١)

---

(١) ياقوت الحموي:معجم الأدباء (٢١). ومن مؤلفاته:
"الخصائص – التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري – سر الصناعة – تفسير تصريف المازني – شرح المقصور والممدود لابن السكيت – تعاقب العربية – تفسير ديوان المتنبي الكبير، ويسمى الفسْر – تفسير معاني ديوان المتنبي، وهو شرح ديوان=

وقد اقتصر البحث على تمهيد ومبحثين، في المبحث الأول تناولت خمس مسائل في النحو وردت في أبيات المتنبي وعابها النحويون عليه، وفي المبحث الثاني تناولت كذلك خمس مسائل في الصرف، وتعليق ابن جني عليها وتعليله لمخالفة المتنبي لقواعد الصرف وأصوله، وخاتمة وضعت فيها ما توصلت إليه من نتائج هذا البحث.

وأرجو أن يكون عملي هذا خالصا لوجه الله ، وخدمة للغة العربية الشريفة.

=المتنبي الصغير – اللمع في العربية – مختصر التصريف المشهور بالتصريف الملوكي – مختصر العروض والقوافي – الألفاظ المهموزة – المتقضب – تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب.– المحتسب في شرح الشواذ– وكتاب تفسير أرجوزة أبي نواس– وكتاب تفسير العلويات وهي أربع قصائد للشريف الرضي كل واحدةٍ في مجلدٍ– وكتاب البشرى والظفر صنعه لعضد الدولة – وكتاب رسالةٍ في مد الأصوات ومقادير المدات– وكتاب المذكر والمؤنث، كتاب المنتصف– وكتاب مقدمات أبواب التصريف.

وكتاب النقض على ابن وكيعٍ في شعر المتنبي وتخطئته– كتاب المغرب في شرح القوافي– كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام– كتاب الوقف والابتداء– كتاب الفرق– كتاب المعاني المجردة، كتاب الفائق، كتاب الخطيب– كتاب الأراجيز– كتاب ذي القد في النحو– وكتاب شرح الفصيح– وكتاب شرح الكافي"

## المبحث الأول

## المسائل النحوية

### ١- تقديم خبر ليس على اسمها

**المسألة الأولى:**

تقديم خبر ليس على اسمها:

قال المتنبي:

أفْرَسُ مَنْ تَسْبَحُ الجِيادُ بِهِ
ولَيسَ إلاّ الحَديدَ أمْواهُ[١]

تعليق ابن جني:

يرى ابن جني جواز نصب " الحديد "؛ لأنه خبر ليس وهو معرفة ويقر أنها ضرورة، وقد " جاء مثله في الضرورة "[٢].

وهو يشير إلى الانحراف الذي حدث في الصورة المثالية ، أو القاعدة المثال حيث جاء اسم ليس نكرة وخبرها معرفة. ولهذا يلجأ كذلك للتقدير الصوري فيجوز نصب الحديد على الاستثناء المقدم ويوافقه في توجيهه النحوي المعري والواحدي والبرقوقي والعكبري في ردودهم على شرح ديوان المتنبي؛ وذلك لرأب الصدع الذي حدث في القاعدة[٣].

المناقشة: في هذا البيت قضيتان اختلف فيهما النحاة:

١- تقديم خبر ليس على اسمها

٢- مجيء المبتدأ نكرة والخبر معرفة.

---

(١) البيت في ديوانه ص٤٢٣ رقم ٣ من القصيدة رقم ٢٨٣.

(٢) الفسر ج٣ / ٧٥٢.

(٣) انظر: الواحدي ص٦٣٩ ، معجز احمد ج٥٣٣/٢ ، البرقوقي ج٤٠١/٤، العكبري ج٢٦٦/٤.

أما تقديم خبر ليس على اسمها فقد أجازه البصريون؛ وذلك لأنها[١] عندهم فعل ناقص غير متصرف، ودليل فعليتها قبولها الاتصال بالضمائر، فتقول: لست ولستما ولستم، ولهذا أشبهت بالفعل فكما يتقدم معمول الفعل على فعله فنقول أكرمت زيداً، وزيداً أكرمت، وكذلك يتقدم الخبر على كان وأخواتها، ومن ثم يجوز تقدم خبرها على اسمها. وبهذا أشار سيبويه في قوله:

" وحال التقديم والتأخير فيه (يقصد المبتدأ والخبر) كحاله في (ضرب) لأنه فعل مثله إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٢] ، أي المبتدأ والخبر في كان وصار وما دام وليس وما كان نحوهن كما ذكر[٣].

أما الكوفيون فمنهم من منع توسيط خبر ليس ، وذلك تشبيها لها بالحرف (ما) مثل ابن درستويه ووافقهم في ذلك المبرد[٤] وإن كان يرى أنها فعل ، واحتج الكوفيون بأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه.

أما ابن جني فيجوّز تقديم أخبار كان وأخواتها عليها وعلى أسمائها، ويمثل بقوله: " تقول كان قائما زيدٌ، وقائماً كان زيدٌ ... وكذلك ليس قائماً زيدٌ، وقائماً ليس زيدٌ"[٥].

نلاحظ أن ابن جني في توسعه في تقديم الأخبار على أفعالها وتوسطها يخالف منهجه الذي يرجح الأخذ بالأكثر ففي قوله:

" فينبغي أن يعمل على الأكثر لا على الأقل وإن كان الأقل أقوى قياساً " ويضيف: " .. يكون على ما ما استكثروا منه يحمل هذا هو قياس مذهبهم وطريق اقتفائهم[٦]".

---

(١) الخصائص ٣٨٢/٢ ، الارتشاف ٨٦/٢، شرح التسهيل ج٣٤٩/١.
(٢) سيبويه ج٤٥/١ ، تح عبد السلام هارون.
(٣) الرضى ٢٧٠/٢ ، وسيبويه المصدر السابق.
(٤) الرضى ٢٠٧/٤ .
(٥) اللمع ص١٢٠ ، تح د. حسين محمد شرف.
(٦) الخصائص ٢٦٠/٢.

ولم يرد في كلام العرب ونظمهم تقدم خبر ليس عليها إلا نادرا[١]. وكما اختلف هنا ابن جني في أصوله التي قررها والاستعمال، اختلف كذلك في القاعدة النحوية التي ذكرها في كتابه اللمع[٢] في" باب المبتدأ والخبر" فيقر عند اجتماع المعرفة والنكرة في الكلام جعل المبتدأ هو المعرفة ، والخبر، هو النكرة، ويمثل لها بقوله: زيد جالس ، فزيد هو المبتدأ ، وجالس هو الخبر.

واختُلِف في توسط خبر ليس، ولم يشر ابن جني للترتيب اللازم في الجملة، ومسوغات الابتداء بالخبر في إطلاقه الحكم السابق على علاته وكتب أصول النحو زاخرة بشروط تقدم الخبر وجوباً أو جوازاً ومنع تقدمه في حالات أخرى.

٢- أما مجيء اسم ليس نكرة محضة وخبرها معرفة، فقد اختُلف فيه، فأبوعلي الفارسي يقول: " وقد يجيء في الشعر للاضطرار الاسم نكرة ، والخبر معرفة، ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن، ولا إقامة قافيةٍ"[٣].

وهذا ما أكده سيبويه في الإخبار بالمعرفة عن النكرة في أنه يأتي " في الشعر وفي ضعف من الكلام "[٤] . ويستشهد بأبيات من الشعر منها:

قول حسان بن ثابت:

**كَأنّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ**[٥]

وقد ورد في هذا البيت أقوال كثيرة ، فسيبويه ينصب مزاجها على أنه خبر، والمازني[٦] يرفعه على أنه اسم يكون، وعسلاً الخبر، وأبوعلي ينصب مزاجها

---

(١) وهذا ما اشار إليه د. حسين محمد محمد شرف في تحقيقه اللمع، ص١٢١ .
(٢) اللمع ص١١٠.
(٣) الإيضاح ص١١٦، تح، د. كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط٢ – ١٩٩٦
(٤) الكتاب ط٢٣/١.
(٥) ديوان حسان.
(٦) المقتضب ج٩٢/٤ .

على الظرفية ويقدر الخبر المحذوف ، وهناك من يرفع الجميع ، وكل ذلك للخروج من الضرورة التي سموها لموافقة الأصل في قاعدة تعريف المبتدأ.

أما ابن جني فقد منع في اللمع كما بيننا،الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، وخرج هنا على القاعدة بحجة الضرورة كما ذكر، واستشهد بقول القطامي:

قِفي قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُباعا

ولا يَكُ مُوقِفٌ مِنك الوَداعا

فجعل موقفا اسما للفعل الناسخ ، والوداع الخبر، ولكنه اشترط الضرورة في ذلك، ولا يرى الكثير من النحاة ، في هذا البيت ضرورة ؛ لأن النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة، ويصح وقوعها خبراً مع المعرفة من غير ضرورة، ويمكن كذلك تخريجها على أن المصدر جنس، ومفاد معرفته ، ونكرته واحد على ما تقدم.

والخبر كذلك هو المبتدأ في المعنى، وهذه الأسباب من مسوغات الإخبار بالمعرفة عن النكرة، كما وضحها بعض النحويين، فمنطق اللغة وقواعد النحو المقررة تخالف الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، والاستعمال اللغوي كما هو ثابت في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وأشعار العرب يسوغ الابتداء بالنكرة ، ويضع لها ضوابط، وحدود لم يتطرق لها ابن جني بل أنه منع ذلك في باب المبتدأ والخبر في كتابه اللمع.

**٢- المسألة الثانية:**

وقوع الضمير المتصل بعد إلا:

قال المتنبي:

**لَيسَ إلاّكَ يا عَلِيُّ هُمَامٌ  سَيْفُهُ دونَ عِرْضِهِ مَسْلُولُ**[1]

(١) القصيدة في ديوانه ٤٢٧ رقم ١٩٤، ٢- الفسر المجلد الثاني ص٥١ .

يقول ابن جني: " الصواب إلا إياك "، ويحيل لما قاله في شرح البيت السابق في القصيدة رقم ١٦٨ للمتنبي:

**لم ترى من ناديت إلا كا[١] لا لسوى ودك لي ذاكا**

وذكر فيه أن " إلاكا " قبيح ، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر، والوجه أن يقال: إلا إياك.

وعلل ذلك بأن " إلاّ " ليست لها قوة الفعل حتى يتصل بها الضمير، وليست عاملة كـ (إن) ونحوها كما ذكر.

المناقشة:

رجح جمهور النحويين[٢] منع وقوع الضمير المتصل بعد " إلا "، وعدوه شذوذا، وذكر ابن مالك في تعريفه للضمير المتصل بعامله بأنه " ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد " إلا " اختياراً[٣].

أي أنه لا يقع إلا لضرورة بعد "إلا" وهذا هو القياس الشائع.

ومن النحويين من يرى أن "إلا" ناصبة على رواية " حاشاك وسواك "، فالضمير يتصل هنا بعامله المؤثر فيه ، فحاشا وسوى عاملان، و"إلا" ليست عاملة ،وإنما تدل على العاملة، أو تقوي العامل المقدر[٤].

وأجاز ابن الأنباري[٥] وقوع المتصل بعد " إلا " مطلقاً ،ومنعه المبرد مطلقاً.

وأنشد مكان " إلاك " " سواك".

وذكر الجرجاني[٦] أن أبا الطيب احتج برواية الفراء لهذا البيت:

---

(١) الفسر المجلد الثاني ص٦٢٨

(٢) المقتضب ٣٦١/١ ، شرح الكافية ٤٢٩/٢ ، التذييل والتكميل ١٩٨/٨

(٣) اوضح المسالك ابن هشام ح١٠٠/١

(٤) شرح المفصل ١١١/٣

(٥) شرح التصريح ج/٩٨ و ٩٩

(٦) الوساطة ٤٥٧

فما نُبالي إذَا ما كُنُتِ جارَتَنا
ألاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ[1]

للرد على من عاب عليه قوله في " إلاك ".

أما ابن جني فقد ذكر في اللمع أنه لايصح العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل عند القدرة على الأول ، فتقول قمت ، ولا تقول قمت أنا ، وتقول رأيتك ولا تقول رأيت إياك واكتفى ابن جني بذلك ، فعلّة الإتيان بالضمير الاختصار، والمتصل أسهل ، وأكثر اختصارا ،أما في " الخصائص " نراه يعلل وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل في باب غلبة الفروع على الأصول، وقال فيه: " هذا فصل تجده في معاني العرب كما تجده في معاني الإعراب "[2]، ثم ذكر بعضاً من المعاني التي جعل العرب فيها الفرع أصلا، والأصل فرعاً، وكان الغرض منها المبالغة كما ذكر.

وهذا المعنى استعمله النحويون كذلك في أصول النحو ، أو معاني الإعراب كما جاء في كلامه ، " فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل " ، والأمثلة كثيرة منها: أنهم لما وضعوا الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل في مثل قولهم:

إليك حتى بلغت إياكا

كذلك وضعوا الضمير المتصل موضع المنفصل[3] في قوله:

ألا يجاورنا إلاك ديار

---

(١) البيت بلا نسبة (في مغني اللبيب ٤٤١/٢، شرح التصريح ح٩٨/١، التذييل والتكميل ١٩٨/٨)

(٢) الخصائص ج٣٠٠/١

(٣) انظر: السابق ج٣٠٧/١

ويتضح مما سبق أن ابن جني يعارض ما قاله في اللمع، ويفسر هذا الاستعمال اللغوي المخالف لقوانين اللغة نقلا، والموافق لها عقلا ويجيزه هنا ، ويعلل له بأن للعرب مذهبا فيه ؛ أي غلبة الفروع على الأصول والنحوي لاحق للعرب في مذاهبهم واستعمالاتهم، ورأيي أن هذا ما نقل عن العرب ، والنقل عنهم حجة خاصة أن الناقل حجة ، وثقة كذلك ،وهو الفراء.

كما نُقِل قول الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِن فِئَةٍ بَغَتْ عليَّ

فمَا لِي عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ[1]

فقد وضع الضمير المتصل الهاء مكان الضمير المنفصل "إياه" ،ولا ضرورة لذلك فيستطيع القول هنا فما لي عوض غيره ناصر. وكلام العرب حجة وإن قل استعماله فما ورد منهم يؤخذ به ، ويعضد ذلك ما ورد من تغليبهم الفرع على الأصل أحيانا.

**المسألة الثالثة:**

حذف نوع المضارع في كان:

قال المتنبي يمدح مساور بن محمد الرومي:

جَلَلاً كَما بِيَ فَلْيَكُ التَبريحُ أَغِذاءُ ذا الرَشَأِ الأَغَنِّ الشّيحُ[2]

قال ابن جني: وقوله فَلْيَكُ " يريد: فليكن، ولكنه حذف النون لسكونها ، وسكون التاء الأولى من التبريح، وكان الوجه أن يكسرها لالتقائهما، لأنها حرف صحيح ، ولو لم يحذفه لكان متحركا[3].

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي ج٣/٣٥١ ، التذييل والتكميل ١٩٨/٨، شرح التصريح ج٩٨/١، الخصائص ٣٠٧/١ .

(٢) ديوان المتنبي ٥٨ القصيدة رقم ٥٢، الفسر ٧٢٢/١ ، الواحدي : ١٠٧، التبيان ٢٤٣/١ .

(٣) الفسر ٧٢٢/١.

**المناقشة:**

وقد ذهب الجمهور وسيبويه إلى أن حذف نون المضارع " من يكون " تخفيفا يأتي بشروط هي:

أن يكون فعلها المضارع مجزوما بالسكون، وألا تتصل بضمير لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما رد نون (لد) فإذا أضيفت إلى الهاء ترد نونها (لدنه) وليس (لده)، وألا تتصل بساكن مثل قوله تعالى: " لم يكن الذين كفروا[١] [البينة، الآية ١].

وقد أجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك[٢].

وذكر أن " النون حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشد فيكون الحذف حينئذ أولى "[٣].

أما ابن جني ففي "سر صناعة الإعراب" أحكم هذه القاعدة بقوله:"وحذف النون من يكن أقبح من حذف التنوين ، ونون التثنية والجمع؛ لأن النون في يكن أصل وهي لام الفعل ، والتنوين والنون زائدتان ، والحذف فيهما أسهل منه في لام الفعل".

ولكنه هنا يعلل للمتنبي خروجه على القاعدة بتكلف لا يستسيغه منطق الأحكام، ورأي أبى حيان أكثر وضوحا وتفسيرا لهذه الظاهرة ، ففي رأيه أن حذف النون شاذ في القياس، ولكن سوّغه كثرة الاستعمال.

وهذا ما ذهب إليه ابن جني في[٤] " باب علل العربية أكلامية هي أم فقهية "، فوضح أن علل النحويين على ضربين " أحدهما واجب لابد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره والآخر ما يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له[٥] ".

---

(١) الكتاب، شرح الكافية ٢٥٢/٢ ، مغني اللبيب ٢٤٥/١، أمالي ابن الحاجب ٦٢١/٢، همع الهوامع ٣٨٩/١٠.
(٢) جمع الهوامع ٣٨٩/١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) السابق ٨٠/١.
(٥) الخصائص ٨٨/١.

فقلب الألف واوا للضمة قبلها وياء للكسرة قبلها.

ومثاله: سائر: سويئر، ضارب: ضويرب.

وفي تحقير قرطاس قريطيس هو مما تطيقه النفس

ولكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون غير سائغ ومحال فلا تقول في ريح وقول: روْح وقِول.

وهذا بالتأكيد مما لا تطيقه النفس ويثقل على اللسان.

وفي" سر صناعة الإعراب[١]"، يذكر ابن جني أن للنون شبها بحروف اللين قوياً ، وذلك لأن الغنة التي في النون كاللين الذي في حروف اللين، ومنها كذلك "اجتماعها في الزيادة معهن ومعاقبتها لهن في الموضع الواحد من المثال الواحد[٢]، مثل شرنبث وشرابث"[٣].

وحذفها أيضا لالتقاء الساكنين مثل قوله[٤]:

كأنهما مِ الآن لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعدنا عصرُ

والذي نراه أن للنحاة فنونا من العلل، التي يحاولون بها السيطرة على مثالية قواعد النحو والرجوع إليها بالتعليل ،والمشابهة تارة ،وكثرة للاستعمال تارة أخرى، للسيطرة على لغة حية متطورة لاتنقاد إلا لمستعمل اللغة ،العارف ببواطنها الخبير بما فيها من اتساع وتخفيف ، والشواهد على ذلك كثيرة ، في القرآن الكريم وكلام العرب وشعره.

ففي آيتين متشابهتين نحويا حذفت النون في الأولى وأثبتت في الأخرى في قوله تعالى: "فلا تك في مرية منه"[٥]، وقوله: "فلا تكن في مرية من لقائه"[٦].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٣٩/١.
(٢) انظر المصدر السابق ٤٣٩/١.
(٣) شرابث وشربنث الغليظ الكفين والرجلين.
(٤) الشاهد: م الآن يريد: من الآن، والبيت لأبي صخر الهذلي شرح أشعار الهذليين ص٩٥٦.
(٥) هود ١٧ .
(٦) السجدة ٢٣.

وقد لجأ بعض المفسرين والنحوين لتفسير ذلك بالسياق الدلالي للآية والمعنى ومن أشعار العرب، كذلك شواهد كثيرة منها قول الشاعر:

فإنْ لم تكُ المرآةُ أبدتْ وسامةً فقد أبدت المرآةُ جبهةَ ضَيْغَم

والشاهد : هنا أنها حذفت بعد ساكن

كما جاءت بدون حذف في موضع يجوز فيه الحذف في قول المرقش الأكبر:

خليلي عوجا بارك الله فيكما وإن لم تكن هند لأرضكما قصدا

وفي هذا دلالة على أن حذف نون مضارع كان المجزوم شائع في كلام العرب.

**المسألة الرابعة:**

**الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول**

في البيت رقم ٣٩ من القصيدة رقم (٣٥) يقول المتنبي:

حَمَلتُ إِلَيهِ مِن لِساني حَديقَةً

سَقاها الحِجى سَقيَ الرِياضَ السَحائِبِ[١]

وذكر ابن جني أن السحائب جُرّت بإضافة السّقْي إليها، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الذي هو الرياض وعلل ذلك بالضرورة[٢].

وهذه مسألة خلافية بين النحاة[٣]، فذهب البصريون إلى منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو حرف الجر؛ وذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، والقياس لا يقبله[٤]، أما الأخفش والكوفيون

(١) ديوانه ٢٠٧، الواحدي ٣٣٧ ، التبيان ١٤٧/١، البرقوقي ٢٧٤/١، الفسر ٥٢٧/١.
(٢) الفسر ١٢٨/١.
(٣) الإنصاف ٣٤٩/٢ .
(٤) شرح المفصل ١٩٠/٢.

فقد أجازوا ذلك واحتجوا بما ورد عن العرب من نثر وشعر وبما جاء في تخريجهم لبعض القراءات القرآنية.

أما ابن جني فقد عرّف الإضافة في كتابه اللمع ص ١٦٤ : بأنها تأتي على ضربين: الأول : ضم اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام، والآخر: ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى "من" ، ونلاحظ أنه خصّ الإضافة المعنوية هنا التي لا ينوى فيها انفصال بين المضاف والمضاف إليه ، ومثّل لها بقوله : هذا غلام زيد ،يريد: غلام له، وهذا ثوب خز، أي ثوب من خز .

ويعضد هذا التعريف قوله في باب "الفروق والفصول"[١] .

"وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالا قويا قبح الفصل بينهما".

وفي توجيهه لقراءة ابن عامر في المحتسب

ولكنه يستدرك في الخصائص في باب " هل يجوز لنا في الشعر من ضرورة ما جاز للعرب أولا"، حيث ذكر فيه أن ما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا.

وبهذه العلة أي علة الضرورة في الشعر يؤول قول الشاعر:

كَأَنَّ أَصواتَ مِن إِيغالِهِنَّ بِنا أَواخِرِ المَيسِ أَصواتُ الفَراريجِ[٢]

يريد:أصوات أواخر الميس

وذكر بأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، وحرف الجر"قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشعر"[٣].

---

(١) الخصائص ج٣/٢٩٣.

(٢) الكتاب ٩٢/١ ديوان ذي الرمة، ٧٦ ، الخصائص ٤٠٥/٢

(٣) الخصائص ٤٠٥/٢.

وقد ذكر ابن جني شواهد كثيرة من الشعر على هذا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، وحرف الجر، والمفعول به، كما أن الكوفيون يؤكدون أن العرب قد استعملته كثيرا، ومنها قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[1]

يريد: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول.

والحال هنا ليس حال اضطرار، فيمكنه القول، كما خرّجه ابن جني – زج القلوص أبومزادة – كقولك سرني أكل الخبز زيد[2].

وابن جني يرخص للشعراء الفصل بين المتضايفين بحجة الضرورة للخروج من واقع الاستعمال اللغوي ، ولكنه في القراءة القرآنية المتواترة لابن عامر في قوله تعالى: " وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم "[3] ، حيث فُصل بالمفعول به "أولادهم" بين المضاف "قتل" والمضاف إليه "شركائهم" ، يضعف هذه القراءة بقوله:" وهذا في النثر ، وحال السعة صعب جدا، لاسيما المفصول به مفعولا لا ظرف"[4].

وليس من المقبول أن نخضع القراءة القرآنية الثابتة عن العرب لقواعد النحو التي وضعناها، بل إن القراءات القرآنية دليل على سعة اللغة،وصحة الاستعمال، وقد ثبت عن العرب في شعرهم ونثرهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة والاختيار، كما ورد ضرورات الشعر والأمثلة كثيرة ، فقد جاء في كلامهم نقلا عن الكسائي قولهم: هذا غلام والله زيد ،ففصل هنا بالمقسم به.

---

(١) شرح المفصل ١٩٥/٢

(٢) الخصائص ٤٠٦/١

(٣) الأنعام الآية١٣٧

(٤) الخصائص ج٤٠٨/٢

**المسألة الخامسة:**

**إعراب الاسم الواقع بعد خلا وما خلا**

يقول المتنبي:

كُلُّ شيءٍ مِنَ الدّماءِ حَرامٌ  شُرْبُهُ مَا خَلا ابْنَةَ العُنْقُودِ[١]

وقال ابن جني فيها: " تنصب إذا جئت بـ (ما) لا غير، فإن لم تجئ بها جررت، والنصب جائز "[٢].

وهذا ما أكده ابن جني في تناوله " لباب الاستثناء " في اللمع: وأما حاشا وخلا فيكونان حرفين ، فيجران، ويكونان فعلين فينصبان ،... فإن قلت: ما خلا زيدا نصبت مع ما " لا غير "[٣]. وذكر شاهدا على نصب الاسم الواقع بعد " خلا "، إذا سبقت ب (ما )المصدرية "، قول الشعر لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل  وكل نعيم لا محالة زائل[٤]

ونقل العكبري عن المتنبي قوله: "إذا أسقطت ما جررت، وكان أقوى من النصب لاحتماله إياه"، وهنا يقوي في رأيه هذا حرفية خلا على فعليتها[٥].

ونلاحظ التردد واضحا بين فعلية خلا وحرفيتها عند ابن جني.

وقد اختلف النحاة كذلك في فعلية " خلا " وحرفيتها.

والتزم سيبويه فعلية " خلا "، ولم يعرف الجر بها، وإنما نقله عن الأخفش، أما الأخفش فلم يعرف النصب بها، فيقول:

---

(١) البيت رقم ١٤ القصيدة ٦٢، ديوانه: ١٣ ، الفسر ٨٨٣/١، الواحدي ٢٩، التبيان ٣١٣/١، البرقوقي ٣٨/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) اللمع من العربية ص١٥٤.

(٤) ديوانه ص٢٥٦ .

(٥) التبيان ج٣١٨/١.

" كل العرب يجرون بـ " خلا "، وقد زعموا أنه ينصب بها، وذلك لا يعرف "[١].

ولهذا أجازوا النصب والجر بها، والتزموا النصب[٢] إن سبقت " خلا " بما المصدرية لأن دخولها يعين الفعلية " لخلا ".

وخلا فعل ماض فاعله مضمر مستتر فيه، والتقدير: خلا بعضهم زيدا، وذكروا أنه فعل بمعنى المجاوزة والمفارقة ضُمّن معنى الاستثناء.

وذكر ابن هشام أن الجرمي والربعي والكسائي وابن جني زعموا أنه يجوز الجر على تقدير " ما " زائدة وخلا حرف جر، فقال في المغني: " فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن " ما " لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها، أو بالسماع فشاذ لا يقاس عليه "[٣].

وذكرت بعض المصادر انفراد الجرمي بهذا الرأي نقلا عن العرب كما ذكر أبوحيان في " باب الجر من كتاب الفرح "[٤].

فإن صح هذا النقل عن ابن جني وقوله بزيادة "ما" وتأكيد حرفية خلا، فإن هذا يعود لواقع الاستعمال واختلاف لغة العرب فيه وتفسير تردد ابن جني بين حرفية خلا وفعليتها في الاستعمال.

فحرفية خلا وفعليتها يعود إلى لغات العرب ، وما سمعه النحاة من الثقات منهم، ولهذا تضاربت الأقوال والآراء ، ولكن الكثير الشائع على النصب ، وجواز الخفض والالتزام بفعلية خلا إذا سبقت بما[٥] ، وهذا ما أرجحه.

---

(١) التذييل والتكميل ٣١٩/٨.

(٢) المفصل ٥٠/٢.

(٣) المغني ٣١٦/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧٢١، التذييل والتكميل ٣١٩/٨.

(٥) العكبري في شرحه لبيت المتنبي يوافق ابن جنى رأيه ٣١٦/١، معجز أحمد لأبي العلاء المعري ١٦/١ .

## المبحث الثاني

## المسائل الصرفية

**المسألة الأولى: حذف الياء من المنقوص الواد :**

**وَهُنَّ مَعَ الغِزْلانِ في الوادِ كُمَّنٌ وهن مع العُقْبَانِ في النقيق حُوَّمُ**[١]

قال ابن جني :أراد الوادى فاكتفى بالكسرة من الياء "[٢] ،ومثّل لذلك بقوله عز وجل : **(الكبير المتعال)** ، وقول الشاعر:

**سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قعر الوادِ بالشَّاهقِ.**

ولم يخرج المتنبي هنا عما اعتاده العرب في كلامهم فقد أشار سيبويه إلى هذا الإجراء اللغوي، ومثل له في كلامهم ، فقال : " اعلم أنهم مما يحذفون ، ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً "[٣]، ومثل لما حذف بقولهم : لم يكُ ، ولم أدرِ، فحذفت النون والياء.

وفي باب" ما يحتمل في الشعر" ، أجاز سيبويه هذا الإجراء بالشعر فقال : "يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ؛ من صرف ما لا يصرف ، وحذف ما لا يحذف "[٤]، واستشهد بأبيات منها قول الأعشى :

**وَأَخو الغَوانِ مَتى يشأ يَصْرِمْنَهُ وَيَعُدْنَ أعداءً بُعَيْدَ وِدادِ**[٥]

يريد الغواني.

---

(١) ديوان المتنبي ٢٧٨

(٢) الفسر ٤٧٤/٣

(٣) الكتاب ٢٥/١

(٤) الكتاب ٢٧/١

(٥) ديوان الأعشى ٩٨

ويؤكد الفراء هذه الظاهرة اللغوية بقوله : سمعت العرب تقول ( لا أدرِ ولعمرِ) وذلك بحذف الحرف والتعويض عن بحركة من جنسه ، وذكر صاحب الإنصاف بأنهم[١] يجترئون بالضمة عن الواو ، وبالكسرة عن الياء ، وبالفتحة عن الألف .

كما ذكر الكسائي أن العرب تقول : أقبل بضربه لا يأل يريدون لا يألو فحذفوا الواو واكتفوا بالضمة.

أما ابن جني فيقر في "اللمع " إثبات ياء المنقوص المعرّف فيقول: ... فإن زال التنوين عن هذه الأسماء بالألف واللام ، أو الإضافة كانت الياء ساكنة في الرفع والجر ، مفتوحة في النصب ، تقول في الرفع :هذا القاضى، وهذا قاضيك وفي الجر مررت بالقاضى ومررت بقاضيك، وتقول في النصب: رأيت القاضىَ، ورأيت قاضيَك وفتحة الياءعلامة النصب"[٢] ، وهذا من أسس اللغة وقواعدها. ثم نراه في كتابه " الخصائص" يعلل الخروج على هذه القاعدة في الاستعمال اللغوي في باب "إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة "

فيقول : "..الأول منهما أن تحذف الحرف وتَقر الحركة قبله نائبة عنه ودليله عليه "[٣] .

ويستشهد بقوله تعالى : "**يا عبادِ فاتَّقون** " [٤] ويضيف:" وهو كثير في الكسرة : أي أن الكسرة تشعر بالياء ، كما يعلل ، والضمة تشعر بالواو

---

(١) الإنصاف مسألة ٥٦ ص ٣٨٥.

(٢) اللمع ص ٩٧.

(٣) الخصائص ١٣٥/٣.

(٤) آية ١٦ من سورة الزمر.

المحذوفة في قوله تعالى : " **ويمحُ الله الباطل** " [١]، والإشعار بالفتح قليل وذلك لخفة الألف" [٢].

ويوضح ذلك أكثر بقوله : إذا كان الحرف[٣] لا يتحامل بنفسه ، حتى يدعو إلى اخترامه ، وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه، فيه أحرى وأحجى ، ومثّل لذلك بحذف الياء في الواد في قول الشاعر :

**سيفي وما كنا بنجد وها قُمْرُ الوادِ بالشاهقِ**[٤]

وأرى أن ابن جني قد تكلف في تحليل هذه الظاهرة اللغوية والتي كثر استعمالها في كلامهم ، وأُثْبِتَت في نثرهم وشعرهم ، كما وردت في القرآن الكريم ، ولا أرى في قوله : "إن العرب قد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يخل بالبقية ويعرض لها الشبه[٥] .." داعٍ ، فلهم في ذلك لغات يؤول عليها كلامهم وسعة تسوغ لهم استعمالهم اللغوي

وقد ورد في لسان العرب[٦] قول الجوهري أن هذه لغة من لغات العرب حيث يحذفون الياء من الأصل مع الألف واللام فيقولون : في المهتدي المهتدِ، كما ورد حذفهم الياء من الأصل مع الإضافة كما في قول الشاعر:

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديةٍ ومسحْتُ باللِّثَتَيْنِ عصْفُ الإِثْمِدِ.

وهذا هو الأرجح.

---

(١) سورة الشورى، الآية ٢٤

(٢) الخصائص ١٣٦/١ وما بعدها

(٣) الخصائص ٢٩٢/٢

(٤) بلا نسبة في الإنصاف ٣٨٠ ، شرح شواهد المغني ٦٠١/٢

(٥) الخصائص ٨٠/١

(٦) ج١٥/٤٩٠

**المسألة الثانية: علة حذف الياء من استحيين :**

**إذا ما اسْتَحَيْنَ الماءَ يَعْرِضُ نَفْسَهُ  كَرَعْنَ بِسَبْتٍ في إناءٍ مِن الوردِ**[1]

ويفسر ابن جني البيت بقوله : يقول :" إذا مرت هذه الإبل بالمياه التي غادرتها السيول ، فلكثرتها صارت ، وكأنها تعرض نفسها على الإبل ، فتشرب منها ، كأنها مُسْتحيةٌ ولا استحياء في الحقيقة "[2].

**المناقشة :**

اختلف النحاة في سبب حذف عين الفعل (استحيْتُ )ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : للخليل حيث تبَّين أنها حذفت لالتقاء الساكنين ، ووافقه سيبويه في رأية، فقال : "وكذلك اسْتَحَيْتُ أسكنوا الياء الأولى منها ، كما سُكّنتْ في ( بِعْتُ ) وسُكّنت الثانية ، لأنها لام الفعل، فحذفت الأولى لئلّا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم[3] .

القول الثاني : ما ذكره سيبويه بقوله : وقال غيره – يعني الخليل – :" لمّا كثرت في كلامهم ، وكانتا ياءين فحذفوها، وألقوا حركتها على الحاء ، كما ألزموا يرى الحذف ، وكما قالوا : لم يكُ ، ولا أدر"[4] .

أي أن الحذف هنا للتخفيف ، وكثرة الاستعمال، وقد ورد في كلامهم كثير من الأمثلة مثل: (أحْستُ وظِلْتُ ومِسْتُ ، والأصل أحْسَستُ ، وظَلِلْتُ ومَسِسْتُ)

فحذفوا عين الفعل ، وألقيت حركتها على الفاء مثل: خِفت من الفعل الأجوف خاف ، وهذا ما ذكره سيبويه في باب "ما شذ من المضاعف[5] فشبّه بباب أقَمْت".

---

(١) البيت رقم ١٧ في القصيدة رقم ٨٨، المفسر ١ /١١٣٦، الديوان ٥٣٤ ، الواحدي ٧٥٠، التبيان ٥٩/٢ ضبطه الواحدي بالكسر.

(٢) الفسر ١/١١٥٠.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٤.

(٥) الكتاب ٤٢١/٤ .

وهذا ما ذهب إليه المازني، وابن السراج[١].

أما ابن جني فقد اختار رأي سيبويه بأنها حذفت لالتقاء الساكنين ،وقال مفسرا هذا الحذف: " .. وذلك أنهم لمّا جاءوا بالفعل على اعتلال " آية "سكنت، واللام بعدها ساكنة ، فحذفت العين لسكونها ، وسكون اللام "[٢]، وقد رأي المازني في المنصف ، وردّ على حججه التي ذكرها ، فقال المازني في رده على من قال :أن سبب الحذف لالتقاء الساكنين : " بأنها لو حذفت به لردها، و قال في المضارع : هو يستحيُّ [٣]".

وفي هذا مخالفة لأصل لغوي، فلو ردّ المحذوف في المضارع ، وأدغم العين وضُمَّ ، لرفعوا ما لا يرفع في لغة العرب ، وهذا محال كما ذكر ابن جني.

ونلاحظ أنه يذكر في المنصف حجج المازني ، وردّ أبي علي عليه ، و رأيه في سبب اختلافهم في حذف عين الفعل مرجحاً رأي المازني ، وفي هذا محاولة لإخضاع اللغة لقوانين الصرف والنحو ، وأرجح الرأي القائل أن هذه لغة من لغات العرب ، فبني تميم وبعض العرب يحذفون يائي يستَحْي إما اللام ، أو العين للتخفيف[٤] ، ويَسْتَحيي لغة الحجازين وسائر العرب ، وقد قال أبوحيان في البحر المحيط[٥] : قرأ ابن محيصن ورُويت عن ابن كثير، وشبل المكي قوله تعالى: ( يستحي ) [٦] بياء واحدة لغة بني تميم"، واستشهد بقول الشاعر :

---

(١) الأصول في النحو ٣/٢٥٠.

(٢) المنصف ج٢/٢٠٤.

(٣) السابق ٢/٢٠٤.

(٤) جمع الجوامع ٣/٤٢٥.

(٥) البحر المحيط ١/٢٦٤.

(٦) البقرة آية ٢٦.

**ألا تستحي منا ملوك وتتقي  محارمنا لا يبوء الدمُ بالدمِ**[١]

وماضية استحى ، وقد سماه السيوطي الحذف الشاذ[٢]، كما نـــصّ ســـيبويه على أن هذا الحذف شاذ أيضاً ، وكثير في كلام العرب ، ولا أرى أنه شاذ بل هو لغة من لغاتهم ، ومطرد في كلامهم ، وجاء للتخفيف وكثرة الاستعمال.

**المسألة الثالثة: اشتقاق اسم فاعل لم يحك عن العرب:**

**قال المتنبي:**

**فدًى مَنْ على الغَبْراءِ أولهم أنا  لِهَذا الْأبيِّ الماجِدِ الجائِدِ القَرْمِ**[٣]

ولم يعلق ابن جني على هذا البيت ، ولكن غيره من شراح ديوان المتنبـــي، تناولوا هذا البيت بالنقد والتحليل ، واعتبروه عيباً في اشتقاق اسم الفاعل مـــن الجائد، وقال الثعالبي : "ولم يحك عن العرب الجائد ، وإنمـــا المحكـــي رجـــل جواد، وفرس جواد ، ومطر جواد [٤] "، وقال بأن فيه عسف للغة والإعراب.

أما ابن جني فقد ذكر في رده على هذا الاعتراض أن هذا هو موضع القياس "لأنك لم تسمع من العرب أنت ، ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعـــول ، وإنمـــا سمعت بعضه فجعلته أصلاً ، وقست عليه ما لم تسمع[٥].." .

صحيح أنه لم يسمع الجائد ولكن في اللغة ما يشابهه ويقاس عليه.

ولهذا قال سيبويه:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم" [٦].

---

(١) البحر المحيط ٢٦٤/١.

(٢) جمع الجوامع ٤٢٥/٣.

(٣) ( ديوانه ٨٢ البيت ٢٧ – القصيدة رقم ٢٣٩).

(٤) ( يتيمة الدهر ١٩٣/١ – الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٧٠).

(٥) ( المصنف ١٨٠/١).

(٦) ( الكتاب ٢٨١/٤).

ذكر ابن جني في المنصف في باب "إعلال اسم الفاعل من قام وباع ونحوهما"، قول المازني أن " الفاعل من قام ، وباع يعتل ويهمز موضع العين منه ، فتقول بائع وقائم ، وجميع ما أعل فعله فالفاعل منه معتل[١] ".

ومما سبق يتضح لنا أن القياس يجيز ذلك فجائد من الفعل الثلاثي ( جاد – يجود ) والأصل جاود ،ولهذا قلبت الواو بعد الألف همزة ، فأصبحت الكلمة جائد ، ومثلها ( ساد – يسود) فهو سائد .

وذكر أبو الفتح موضحاً سبب همز عين اسم الفاعل في مثل هذه الأفعال: "وذلك لاجتماع ألفين في اسم الفاعل ( قاْام) الألف الأولى عين الفعل قام المعتلة قلبت ألفاً ، والألف الثانية ألف اسم الفاعل فلم يجر حذف أحدهما فيعود إلى لفظ " قام "، فحركت الثانية التي هي عين كما حركت راء ضارِب فانقلبت همزة لأن الألف إذا حركت صارت همزة فقلنا بائع وقائم " [٢] .

وهذا له نظير في كلام العرب وأساليبهم في اشتقاق الفاعل والمفعول فلم نسمع كل الصيغ ولكن لنا فيما روي عن ثقاتهم ما يكفي لاتخاذه أصلا والبناء عليه.

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان في البحر المحيط[٣] ، حيث ذكر أن هذا الحكم يقاس عليه كل ما يبنى من الثلاثي للثبوت والاستقرار وعلى غير وزن فاعل ، فيرُد إليه إذا أريد معنى الحدوث فتقول في حاسن من حسن ، وثاقل من ثقل وفارح من فرح ، وسامن من سمن وذكر شاهد من الشعر يقول صاحبه:

**بمنزلةٍ أمّا اللئيم فَسامنٌ  بها كرام الناس بادٍ شحوبها**

---

(١) ( المنصف ٨٠/١).

(٢) ( السابق ٨٢/١).

(٣) ( البحر المحيط ٢٠٨/٥٠).

ويذكر ابن يعيش فيقول فيما يدل عليه معنى هذه الصيغ: ( وعلى هذا تقول " زيد سيد وجواد ، تريد السيادة والجود ثابتان له ، فإذا أردت الحدوث في الحال أو في ثاني الحال قلت سائد وجائد "[١] )، وبهذا فسر قوله تعالى :

" وضائق به صدرك "[٢]، فعدل عن ضيق ليدل على أنه عارض في الحال غير ثابت، فإذا كان لهذه الصيغة ما يحاكيها من كلام العرب وشعرهم ، وفي آيات كتاب الله عز وجل ، فالقياس من هنا أحرى وأجدى ، وهذه المسألة توضح أهمية القياس وتوليد الألفاظ الدالة على المعاني، لتواكب حيوية اللغة وتطورها ما دامت لم تخرج عن القوانين المميزة للغة العربية .

**المسألة الرابعة: اشتقاق اسم التفضيل من الألوان:**

قال المتنبي:

**اُبعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بياض له  لأنت أسود في عيني من الظُّلَمِ[٣]**

وعلق عليه قائلاً : ..... ولا يقولون أنت أسود من كذا ولا أحمرُ منه ، لأن الألوان والعيوب لا يبنى منها فعل التعجب ، ولا ما كان في معناه "[٤] ، واستدرك قائلاً : "على أن بعض الكوفيين قد حُكي عنهم : ما أسود شعره وما أبيضه[٥]"، وأضاف: "وإن جاء عن شاعر فصيح وإنما جاز ذلك لكثرة استعمالهم هذين الحرفين".

**المناقشة :**

وفي هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين[٦] ، فالبصريون لا يجيزون التعجب من كل ما فيه عيب خَلقي أو لون ، ويقول في هذا سيبويه في

---

(١) شرح المفصل ١٥٩/٤.
(٢) هود آية ١٢.
(٣) البيت الثاني من القصيدة ٢٣٥ ديوانه ٢٨ ، معجزا أحمد ١٢٦/١، التبيان ٣٤/٤.
(٤) الفسر ٤٤٨/٣.
(٥) ٤٤٩/٣.
(٦) الإنصاف ١٥٦ ، المسألة ١٦.

باب " ما لا يجوز فيه ما أفعله" : "وذلك ما كان أفعل ، وكان لوناً أو خلقه ، ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج ما أعرجه" ... ويؤكد الخليل ذلك ويوضح علة المنع، بأن هذه الألوان والصفات الخلقية صارت "بمنزلة اليد والرجل "[١]، وما ليس فيه فعل من هذا النحو ، فهي ثابتة مستقرة لا تتغير، ولا تزيد ، أما الكوفيون فيجيزون التعجب في السواد والبياض وحدهما ، لأنهما أصل الألوان فيثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان لتقدمها عليهم ، ولِما سُمع من العرب في ذلك ، وقد تكلفت كتب النحو والبلاغة في الرد على الأبيات التي ذكروها وأوّلت لغير الجهة [٢] التي أرادوها[٣].

وذكر البصريون أن علة الامتناع فيهما واحدة ، مع سائر الألوان ؛ لأن ذلك خاص بباب الفعل منهما ، فهو يأتي على وزن افْعَلّ نحو احمرّ واصفرّ واخضرّ وما أشبه ولهذا امتنع القياس هنا.

أما ابن جني فرجح ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز التعجب من الألوان في باب التعجب، في كتابه "اللمع "[٤] قائلاً : اعلم أن فعل التعجب إنما مبناه من الثلاثي .... فإن تجاوز الماضي ثلاثة أحرف لم يجز .... وكذلك الألوان والعيوب الظاهرة لا تقول من الحمرة ، ما أحمره، ولا من الحول ما أحوله، فإن أردت ذلك قلت : ما أشد حمرته ، وما أقبح حوَله وعَرَجه ..." وأكد ابن الخباز في توجيه اللمع[٥] عدم جواز التعجب من أفعال الألوان يستوي في ذلك مجردها كسَوِدَ ، وزَرِقَ ومزيدها كاسودَّ وابيضَّ ، وذلك لأن الأصل في

(١) الكتاب ٤/٩٨.

(٢) التبيان ٤/٣٥ وما بعدها ،الوساطة ٤/٤١٧ .

(٣) انظر المسألة في شرح المفصل٤/٤١٧.

(٤) اللمع ٢١٩ – ٢٢٠ توجيه اللمع ( ٣٨٦) .

(٥) اللمع ٢٢٩ – توجيه اللمع ٣٨٦.

هذه الأفعال استعمالها على أكثر من ثلاثة أحرف[1] ، ولم أجد لابن جنـــي رأي يجوّز فيه هذه المسألة إلا في رده على من أنكر على أبي الطيب التعجب مـــن هذين اللونين ، فقد أخذ يؤوله على عدة وجوه حتى يخرجه من الـــشذوذ إلـــى الضرورة، أو المعنى فمن تأويله فيه :

١. أن أسود صفة مشبهة من أفعل الذي مؤنثه فعلاء،أي أبيض بيضاء ولـــيس أفعل الذي هو اسم تفضيل.

٢. أن الكلام قد تم عند قوله: لأنت أسود في عيني ، ثم ابتدأ بصفة من الظلـــم مثل قولك : كريم من أحرار .

٣. والوجه الثالث فيها أن ما سوغ لهم ذلك إنما كثرة استعمالهم هذين الحرفين.

ولعلنا نلحظ أن ابن جني في اللمع تابع البصريين في رأيهم ، ولكنه حينمـــا أمعن النظر في الاستعمال ، انفرد برأيه ومال لرأي الكوفيين معلـــلا اختيـــاره هذا، مما يدل على استقلالية في الرأي ،ونفاذ بصيرة ، وثروة علمية وبراعـــة في الاحتجاج ، فهو عالم كما يقول لا يتبع إلا الحق الذي يتوصل إليه بالأدلـــة والبراهين التي تتراءى له بعد الدراسة واعمال العقل فيه، فهو لم يقف عند حد الوصف والنقل هنا وهذا ما ذهب إليه البصريون ، بل أعمل العقل والتفكير في الظاهرة اللغوية التي أمامه ، فمال لتفسير الكوفيين لها ، وأضاف إليه ما توصل له من تفسيرات مقنعة لهذه الظاهرة، لهذا فابن جني يمثل مذهبا مـــستقلا فـــي التفكير النحوي كما رأينا.

والراجح عندي جواز التعجب من هذين اللونين وذلك لما سمع من العـــرب من شواهد كثيرة في نثرهم ،وأمثالهم ،وشعرهم، وقد جاء في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: "أترونها حمراء كناركم هـــذه ، لهـــي أســـود مـــن القار"[2].

---

(١) توجيه اللمع ٣٨٧.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٠٨٣/٤ .

وقولهم في أم الهيثم : هو أسود من حنك الغراب[١]، وذكر الكسائي أنه سمع "ما أسود شعره "[٢] ، وترجيح ابن مالك لهذا الرأي بأنه قليل وليس شاذ ، يقويه عندي، وما زال استعمال هذين اللونين في التعجب في لهجة أهل الحجاز ووسط نجد قائما فيقولون :أسود منه ، وأبيض منه ،أما أحمر منه وأخضر منه فهو قليل.

**المسألة العاشرة: إبدال الهمزة ألفاً:**

**قال المتنبي :**

**أَنتَ أَعْلى مَحَلَّة أنْ تُهنَّى بمكانٍ في الأرضِ أو في السماءِ[٣]**

ويعالج ابن جني هذا البيت بقوله " ...وقوله: تهني ،أراد :تُهَنَّأُ ، وترك الهمز، وليس على حد التخفيف والقياس ، ولو كان عليها لجعلها بين بين ، ولكنه أبدل البنية، وهذا انما يجوز في ضرورة الشعر " ، ويذكر أمثلة لهذا البيت من أبيات الكتاب معللا هذا الهمز بما يشابهه من نظير.

وقد ذكر سيبويه أن قلب الهمزة ألفا في مثل هذه المواضع ،إنما هو قياسي سماعي، وليس بمطرد، وقال: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا والياء إذا كان ما قبلها مكسورا، والواو إذا كان ما قبلها مضموما نحو ما ذكرنا وليس ذا بقياس متلئب ...[٤]"

ويؤكد ذلك ابن يعيش بقوله: "وقوم من العرب يبدلون هذه الهمزات التي تكون بين حروف اللين، فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا،

---

(١) التذييل والتكميل ٢٣٣/١٠.

(٢) لسان العرب حنك ،المفصل ٣٣٣/٥.

(٣) الفسر ١٣١/١ ديوانه ٤٤٤ البيت ٥ القصيدة رقم ٧ ، التبيان ٣٢/١ ، معجز أحمد ٣٥/٤ الواحدي ٦٣١.

(٤) الكتاب ٥٥٣/٣ .

فيقولون في سأل: سال، وفي قرأ: قرا، ومن منسأة، منساة .. "[1]. وذلك شاذ ليس بمطرد.

ويذكر ذلك ابن جني في باب" حذف الهمز ،وإبداله "، فيقول: " قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعا ،وكلاهما غير مقيس عليه، إلا عند الضرورة "[2].

ويدلل على ذلك بشواهد كثيرة جاءت للحذف وإبدال الهمزة.

ويقول:" فأما الإبدال على غير قياس، فقولهم: " قريت، وأخطيت، وتوضيت "، وهو إبدال الهمزة ياء ،على غير قياس، وكذلك ذكر إبدال الهمزة ألفا، في هذا الشاهد:

راحت بِمَسْلمة البغال عشيةً فارعى فزارة لا هناكِ[3]

هناكِ: يريد هنأَكِ

وهو يخرجه أحيانا على التخفيف فيقول في إبدال الهمزة ألفا: " .. وكذلك الحكم على ما جاء من هذا: أن يحكم عليه بالتخفيف إلى أن يقوم الدليل فيه على الإبدال، فاعرف ذلك مذهبا للعرب نهجا بإذن الله ".

والقاعدة ــ كما تعلم ــ تقول يجب عند إبدال الهمزة النظر إلى حركة الهمزة وسكونها، فإذا كانت ساكنة أبدلت حرف مد يجانس حركة الحرف الذي قبلها، فإذا كان مفتوحا أبدلت ألفا من فأس فاس، وإذا كان مكسورا تصبح ياء مثل بئر: بير، وكذلك إذا جاءت مضمومة تبدل واوا مثل: لؤم لوم، أمَّا إذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها مد يائي أو واوي قلبت إلى حرف المد الذي يجانس حركتها ثم أدغمت فيه: مثل: خطيئة – خطييه – خطية

---

(١) شرح المفصل ٥/٢٧٦.

(٢) ٣/١٤٩ .

(٣) البيت للفرزدق.

مقروءة، مقرووة، مقروة.

وكما نرى أن المتنبي هنا خالف هذا القياس، وهذه القواعد المقررة كما يرى النحويون، ولكني أرى أن أهل اللغة أدرى بشعابها، فهو في هذا البيت، وفي قوله (تهنى) لم يبتعد كثيرا عن الأصل ،فالهمزة والألف مخرجهما واحد ،ولهذا لجأ للتخفيف في قلب الهمزة ألفا ،والعلة هنا المشابهة، وما روي عن العرب يشهد له بذلك، ويقوي حجته.

## الخاتــمة

- في نهاية البحث لابد من الإشادة بجهود السابقين من علماء النحــو واللغــة الذين أفنوا حياتهم في تتبع كل لفظ ،ومعنى ،وتركيب لغوي لجمــع اللغــة، والحفاظ عليها .
- بدأ علماء النحو واللغة في مرحلة جمعهم الأولى بمنهجية وصفية تحولت فيما بعد إلى المعيارية المقننة، ولهذا تكلفوا كثيرا في محاولــة التوفيــق بــين المستعمل الفصيح الذي فاتهم تسجيله والقواعد المعيارية التي وضعوها.
- كان ابن جني من من أوائل العلماء الذين أدركوا هذا الاختلاف بين القاعدة والاستعمال، وظهر ذلك في شرحه لأبيات المتنبي ، حيث أوجد التفــسيرات المنطقية للتوفيق بين القاعدة والظواهر اللغوية في واقع الاستعمال .
- لغة المتنبي لم تخرج عن أصول لغة العرب، فهو ابن بيئته ، اختزن قواعــد لغته، وألفاظها، وفهمها ،فأبدع فيها بإنتاج جمل جديدة واشتقاقات لا تنقاد إلا للسان عربي فصيح ، وهذا مدار علم اللسانيات الحديثة.
- ظهرت مصطلحات جديدة للتوفيق بين القاعــدة والاســتعمال تفــنن فيهــا النحويون واللغويون خاصة مثل التضمين ، والتقارض والإهمال، والتعليق ، والاستغناء٠٠إلى آخره مما يدل على هذا التعارض.
- لابد من إعادة فحص تراثنا النحوي واللغوي بموضــوعية علميــة، وفــق المعطيات الجديدة ، والتطور التاريخي الطبيعي لدراسة الأصول والألفاظ .
- إحياء الوعي اللغوي بأهمية دراسة ومراجعة الأصول والقواعد المنظمة للغة وألفاظها حتى لا تضيع لغتنا ، وتضيق على فهم مستعمليها واستخدامهم.

## ثبت المصادر


- **القرآن الكريم.**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م
- الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- أمالي ابن الحاجب،لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل،بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد.
- الإيضاح ،لأبي الحسن أحمد بن عبد الغفارالنحوي، تحقيق:د. كاظم بحر مرجان، عالم الكتب ط١٩٩٦،بيروت.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسي(ت-٧٤٥هـ)، محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.
- التبيان في شرح الديوان ،العكبري(ت ٦١٦ه)،تحقيق مصطفى السقاوآخرين، القاهرة ١٩٦٥م.
- التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي،تحقيق:د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق.
- توجيه اللمع في شرح كتاب اللمع،أحمد بن الحسين بن الخباز،تحقيق فايز زكي دياب، دار السلام ، القاهرة ٢٠٠٢.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت:٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة،ط٢، ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

- ديوان المتنبي، لأبي الطيب المتنبي، دار بيروت للطباعة، ١٩٨٣.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة الأولى١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق خالد عبد الغني محفوظ ، دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح التسهيل،لابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي، تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر ط١ ،١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله بن أبي بكرالجرجاوي الأزهري، دار الكتب العلمية،بيروت ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح الرضى على الكافية، للرضى الإستراباذي، تحقيق:يوسف حسن عمر،بيروت ١٩٧٣.
- شرح شواهد المغني،عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي،تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي.
- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، نشر في جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- شرح المفصل ،لابن يعيش، موفق الدين ،مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق :د.رضا رجب،ط ٢٠٠٤،دار الينابيع دمشق.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان الملقب بـ(سيبويه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار التأريخ، بيروت.

- اللمع في العربية،لابن جني ، أبو الفتح عثمان الموصلي،تحقيق د. حسين محمد شرف،عالم الكتب، مصر ١٩٧٩.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني: تحقيق: على النجدي ناصف و د. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح إسماعيل شبلي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ – ١٣٨٩هـ=١٩٦٦م-١٩٦٩م.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر : عالم الكتب – بيروت.

- المفصل في صنعة الإعراب. أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (ت- ٥٣٨هـ)تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣.

- معجم الأدباء ،الحموي، ياقوت ،دار المأمون،١٩٦٣م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي: ، تحقيق: د. عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط(١)، ١٤٠٠ هـ= ١٩٨٠م. وطبعة أخرى: مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر.

- الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة القاهرة (د.ط) ١٩٥٦.

* * *